

استمرار القراءات الإيجابية للبيانات الاقتصادية للكويت يرسخ زخم النمو مع دخول عام 2026

لمحة عامة

تواصل تحسن البيئة الاقتصادية في الكويت، وهو ما انعكس على نمو للاقتصاد القوي، وارتفاع النشاط العقاري، وزيادة ترسية المشروعات، بالإضافة إلى قراءات أعلى من المعدل لمؤشر مدير المنشآت (PMI). ومن المتوقع أن يدفع هذا الزخم نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى أعلى مستوى له في خمس سنوات عند 3.3% في عام 2026. كما تشير التوقعات إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي سيبلغ 4.5% في 2026، مدفوعاً بارتفاع إنتاج النفط الخام تماشياً مع تحركات سياسة منظمة الأوبك رغم تأكيدات وقف زيادة الإنتاج في الرابع الأول من 2026. ومن المنتظر أيضاً أن يتسع عجز المالية العامة إلى 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام بسبب انخفاض أسعار النفط، قبل أن ينخفض قليلاً في السنة المالية 2026/2027 مع ارتفاع إنتاج النفط الخام، وزيادة الإيرادات غير النفطية، واستمرار الحكومة في إحكام السيطرة على الإنفاق. وقد تباطأت إصدارات الدين العام خلال الرابع الرابع، إلا أن الاصدارات الضخمة بين يونيو وأكتوبر جمعت نحو 5.5 مليار دينار كويتي، وهي مستويات تكفي لتمويل أكثر من عاملين من العجز وفقاً لتوقعاتنا. كما ساهم توسيع خيارات التمويل، والتقدم في إصلاحات المالية العامة، وتسارع النمو الاقتصادي في تحفيز رفع التصنيف الائتماني من قبل وكالة "ستاندرد آند بورز" في نوفمبر الماضي، ما أعاد الكويت إلى فئة «الدرجة الاستثمارية العالية»، في إشارة إلى تحسن الثقة في الأفق الاقتصادي.

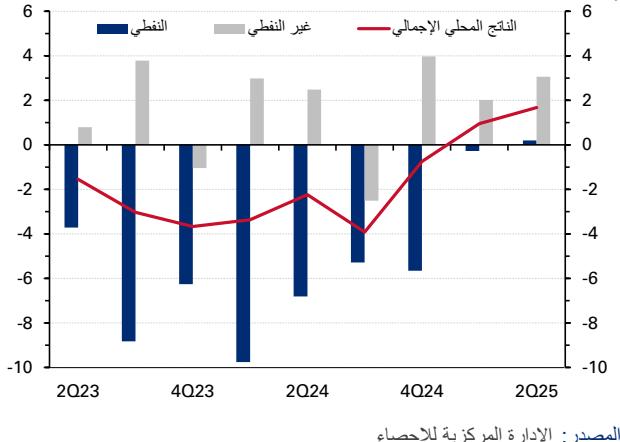
أحدث التطورات

- شهدت أسعار النفط انخفاضاً تدريجياً، إذ تراجعت مؤخرًا إلى ما دون 60 دولاراً للبرميل.** وانخفض سعر خام التصدير الكويتي إلى 59.3 دولار/برميل في ديسمبر، وهو أدنى مستوى منذ 2021، وسط مخاوف مستمرة من فائض المعروض في ظل ضعف الطلب على النفط وتلاشي علاوة المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بجهود الإدارة الأمريكية للتوسط لوقف إطلاق النار في الصراع الروسي-الأوكراني. (انظر هنا). وقد بدأت مجموعة الدول الثمانية ضمن منظمة الأوبك (أوبك+8)، بعد أن أنهت بالكامل الشريحة الأولى من التخفيضات الطوعية بواقع 2.2 مليون برميل يومياً خلال ستة أشهر فقط، في إنهاء الشريحة الثانية من التخفيضات البالغة 1.6 مليون برميل يومياً في الرابع الرابع، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ (137+ ألف برميل يومياً بشكل شهري). ومع ذلك، أعلنت منظمة الأوبك في نوفمبر وقف زيادات الإنتاج خلال الرابع الأول من 2026 بسبب "العوامل الموسمية". أما بالنسبة للكويت، فقد بلغ إنتاج النفط الخام 2.55 مليون برميل يومياً في أكتوبر (37+ ألف برميل يومياً على أساس شهري)، وهو في طريقه للارتفاع إلى 2.58 مليون برميل يومياً في ديسمبر. (تقرير موجز أسواق النفط هنا).

- شهد الاقتصاد نمواً بوتيرة أسرع في الرابع الثاني 2025، إذ تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.7%， على أساس سنوي، من 1% في الرابع السابق وفق تقريرات رسمية أولية.** وقد النمو النشاط في القطاع غير النفطي، والذي بلغ 3.1% مقابل 2% في الرابع السابق، بدعم من مكاسب قوية في قطاعات الإنشاءات (12.6%)، والاتصالات (7.2%)، والعقار (2%). رغم أن ذلك قابله جزئياً انكماش في قطاع تجارة الجملة والتجزئة (5.1%) والكهرباء والماء (-1.9%). (الرسم البياني 1). (الرسم البياني 1). وفي غضون ذلك، نما الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي بعد ثمانية فصول متتالية من الانكماش، مع قيام مجموعة الدول الثمانية ضمن منظمة الأوبك (أوبك+8)، ومن ضمنها الكويت، بإلغاء تخفيضات الإنتاج بوتيرة أسرع.

الجدول 1: أهم البيانات الاقتصادية

الرسم البياني 1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) على أساس سنوي)



	2026*	2025*	2024	2023
الناتج المحلي الإجمالي الإسمى	159	155	160	165
% على أساس سنوي	4.5	2.3	-2.6	-1.7
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	5.7	2.4	-6.9	-4.2
% على أساس سنوي	3.3	2.3	1.8	1.0
النفطي	-4.0	-4.9	-2.2	-3.1
% من الناتج	16.2	13.5	2.9	3.0
الدين العام*	25.1	27.4	29.1	31.1
% من الناتج	2.4	2.4	2.9	3.6
الحساب الجاري لميزان المدفوعات	65	71	81	84
% على أساس سنوي	2.61	2.47	2.41	2.59
التضخم (متوسط)	الناتج النفطي (Mتوسط)	مليون برميل يومياً	مليون برميل يومياً	مليون برميل يومياً
الناتج النفطي (Mتوسط)	2.61	2.47	2.41	2.59
المصدر: مصادر الرسمية، تقديرات بنك الكويت الوطني، * السنة المالية				

- زيادة رخم نشاط القطاع الخاص غير النفطي في نوفمبر، إذ ارتفع مؤشر مدير المنشآت (PMI) إلى أعلى مستوى في أربعة أشهر عند 53.4. (التقرير [هذا](#)). وتحسن نمو كل من الإنتاج والطلبات الجديدة للشهر الثاني على التوالي، ليتمركزاً في منتصف الخمسينيات. كما تحسّن التوظيف، وإن لم يكن بشكل كبير ومستدام، وارتفع كلّ من تضخم أسعار المخرجات ومدخلات الإنتاج، مع بلوغ تضخم أسعار المخرجات أعلى مستوىاته منذ منتصف عام 2024.

- بقيت اتجاهات إنفاق المستهلكين ضعيفة في الربع الثالث، بناءً على المؤشر البديل المتمثل في بيانات معاملات البطاقات الصادرة عن البنوك المحلية. (الرسم البياني 2). ووفقاً للبيانات المنصورة من قبل بنك الكويت المركزي، استمر النمو السلبي في قيمة معاملات البطاقات للربع الثالث على التوالي (6.7% على أساس سنوي). كما جاءت بيانات الربع الثالث أكثر سلبية من الربع الثاني، مخالفًا اعتدال (على أساس ربعي) الذي لوحظ في ذلك الربع، مما يعكس، على الأرجح، حذر المستهلكين حيال الدخل وفرص العمل والآفاق الاقتصادية العامة. وقد يكون إحكام الحكومة السيطرة على الإنفاق العام، بما في ذلك استمرار كبح نمو الأجور، عاملاً إضافياً.

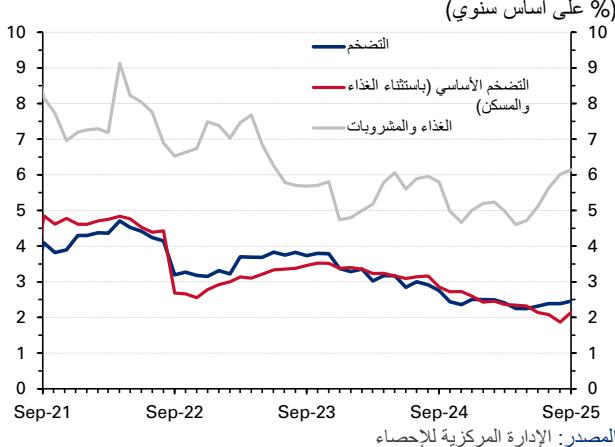
- ارتفاع معدل تضخم مؤشر المستهلكين في سبتمبر إلى 2.5%， على أساس سنوي، من نحو 2.4% في أغسطس، وذلك في ظل تسارع الارتفاع في أسعار الأغذية والمشروبات والنقل والخدمات والسلع الأخرى (الرسم البياني 3). وعلى الرغم من تباطؤ التضخم ضمن معظم مكونات التضخم الأساسي، إلا أنه ارتفع إلى 2.1%， على أساس سنوي، في سبتمبر مدفوعاً بعودة بند النقل لتسجيل تضخم إيجابي إضافياً إلى ارتفاع أسعار المعادن الثمينة الذي أدى لارتفاع أسعار الم gioهرات. (التقرير [هذا](#)).

- سجلت مبيعات العقار للشهر السادس تواليًّا نمواً سنوياً مزدوج الرقم في نوفمبر. فقد بلغت المبيعات 390 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنسبة 21% على أساس سنوي، لكنها انخفضت قليلاً عن أكتوبر (-3% على أساس شهري). وقاد المكاسب السنوية في نوفمبر أساساً القطاع السكني الذي سجّل مبيعات بقيمة 172 مليون دينار (+20% على أساس سنوي)، وهو أعلى مستوى في 30 شهراً، إضافة إلى القطاع التجاري (+49% على أساس سنوي إلى 93 مليون دينار). بينما حقق قطاع الاستثمار زيادة أصغر بواقع 7.1% على أساس سنوي إلى 125 مليون دينار. (انظر [هذا](#))

- تجاوز إسناد المشروعات منذ بداية 2025 إجمالي قيمة المشاريع المسندة في عام 2024، بحسب بيانات MEED Projects. إذ بلغت القيمة الإجمالية للترسيمات حتى الآن 2.9 مليار دينار كويتي، متخذة القيم المسجلة في العام الماضي والبالغة 2.7 مليار دينار. وقد تتجاوز ترسية المشاريع 4 مليارات دينار في حال تم توقيع عقد "مبارك الكبير" قبل نهاية العام. وقد شكل قطاع الكهرباء والماء، والنفط والغاز، الجزء الأكبر من ترسية المشاريع.

- نجحت الحكومة في إصدار سندات "اليوروبوند" في سبتمبر الماضي، معلنًا عودتها إلى أسواق الدين الدولية بعد انقطاع دام 8 سنوات، مع ثلث عمليات بيع لسندات مقومة بالدولار (أجال 3 و5 و10 سنوات) بإجمالي 11.25 مليار دولار. وقد رفعت هذه العملية إجمالي الاقتراض هذا العام من الأسواق المحلية والدولية إلى 5.7 مليارات دينار كويتي (تم إصدار نحو 0.2 مليار دينار في ديسمبر)، وهو مبلغ يكفي لتغطية ما لا يقل عن عامين من العجز وفقاً لتوقعاتنا، بما قد يفضي إلى توقف مؤقت قبل الإصدار التالي. وسيساعد رأس المال هذا على تعزيز السيولة لتنفيذ مشروعات مرتبطة برؤية "الكويت 2035"، بما في ذلك ميناء مبارك الكبير الذي تمت الموافقة عليه من الجهاز المركزي للمناقصات العامة (CAPT). وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع الدين العام إلى نحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية الحالية (2026/2025)، وهو مستوى لا يزال منخفضاً وفق المعايير الدولية.

الرسم البياني 3: تضخم أسعار المستهلكين
الرسم البياني 2: معاملات البطاقات المصرفية المحلية

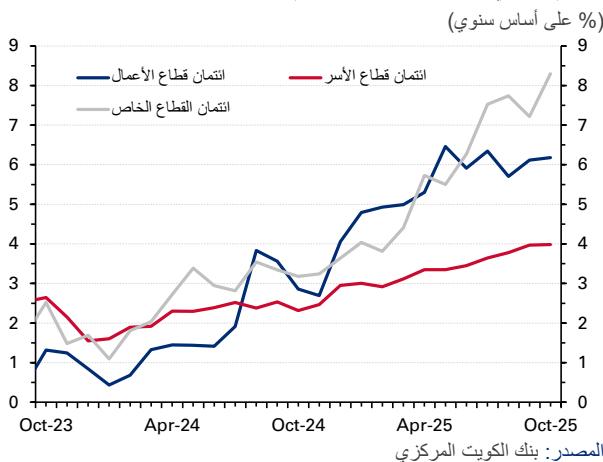


رفعت وكالة "ستاندرد آند بورز" التصنيف الائتماني للكويت إلى "AA-" مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهو أول رفع منذ 2011 وترافق جزئي لتخفيفات مرتبطة بالجائحة خلال 2020-2021. وجاءت الخطوة نتيجة زيادة رخم الإصلاحات المالية، لا سيما إقرار "قانون التمويل والسيطرة" الذي خفّ بشكل كبير قبود السيولة، فيما تمضي الحكومة قرماً في خططها لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط وتعزيز الإيرادات غير النفطية. كما أشارت الوكالة إلى الأصول المالية الضخمة للدولة والتي من المتوقع أن يبلغ متوسط المكونات السائلة منها أكثر من 500% من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2025-2028 والتي توفر مصدراً مهماً بالنظر إلى توقعاتها باتساع عجز المالية العامة (إلى 7% من الناتج) وارتفاع مستويات الدين (إلى 24% من الناتج) خلال هذه الفترة. وكان من المحفزات الإضافية تسارع النمو الاقتصادي المرتبط بإلغاء تخفيضات "أوبك+" والاستثمارات الكبيرة من الحكومة والقطاع الخاص. (التقرير [هذا](#)).

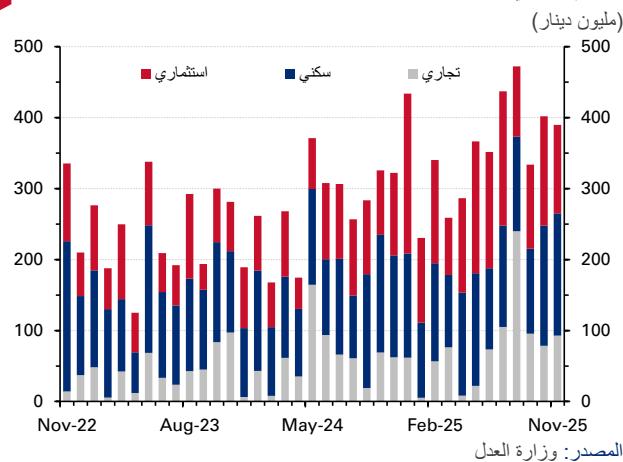
يواصل الائتمان المحلي النمو بوتيرة ثابتة، مرتقاً بنسبة 1.4%، على أساس شهري، في أكتوبر وسط قفزة في الإقراض للبنوك والمؤسسات المالية (+26% على أساس شهري، +46% منذ بداية العام). (الرسم البياني 5). ومنذ بداية العام، ارتفع الائتمان المحلي بنسبة 7.5% (على أساس سنوي). واستمر تعافي الائتمان قطاع الأسر، فيما بقي الإقراض للأعمال متيناً في أكتوبر. وفي المقابل، ارتفعت الودائع المقيمين بنسبة 3.5% على أساس سنوي مع نمو قوي في ودائع القطاعين الخاص والعامل قابلاً تراجع بنسبة 14% في ودائع الحكومة. (التقرير [هذا](#))

خفض بنك الكويت المركزي سعر الخصم الرئيسي بواقع 25 نقطة أساس إلى 3.5% بعد أن خفض الفيدرالي سعر الفائدة المرجعي بالمقدار نفسه في ديسمبر. وهذا ثالث خفض محلي في دورة التيسير الحالية، ليبلغ مجموع الخفض 75 نقطة أساس منذ سبتمبر 2024 حين بدأ الاحتياطي الفيدرالي بدوره تيسير السياسة النقدية. وخلال الفترة نفسها، خفض الفيدرالي وبعض البنوك المركزية الأخرى في مجلس التعاون الخليجي أسعار الفائدة بإجمالي بمقدار 175 نقطة أساس.

الرسم البياني 5: نمو الائتمان المقدم من البنوك



الرسم البياني 4: المبيعات العقارية



التوقعات

تسارع النمو ليتجاوز 4% في عام 2026

السابقة—إضافةً إلى ارتفاع الاستثمار على خلفية دفع حكومي لتسريع تنفيذ مشروعات تنمية رئيسية مثل مشروع الماء والكهرباء المستقل في الزور الشمالية (IWPP Zour North) (Al Zour North IWPP) (ألي زور نورث إيه بى بى) وميناء مبارك الكبير. وتنوّع أن يستمر هذا الاتجاه الاستثماري القوي ليس فقط في العام المقبل، بل أيضًا على المدى المتوسط، مما سيساعد فيسد فجوة البنية التحتية مقارنة ببعض دول مجلس التعاون الخليجي. كما يُرتفب أن يحصل نمو القطاع غير النفطي في العام المقبل على دفعة من ارتفاع إنتاج التكرير النفطي بعد أداء دون المأمول خلال الأشهر التسعة الأولى من 2025.

من ناحية أخرى، ستتوصل جهود الحكومة لفتح عجز المالية العامة، إضافةً إلى استمرار ضعف الإنفاق المستهلكين، في التأثير على آفاق النمو. ومن المرجح أن يتلاشى التراجع في إنفاق البطاقات خلال 2025 (أعلاه) وهو تراجع يعكس جزئياً تصحيحاً بعد فترة نمو قوي عقب الجائحة، وتتشدّد السيطرة على نمو الإنفاق الحكومي على الأجور—غير أننا لا نتوقع تحسناً حاداً بمجرد انتهاء هذا التعديل.

وتتمثل إحدى مخاطر الصعود لنمو القطاع غير النفطي في التوقعات باقرار قانون التمويل السككي (الرهن العقاري) خلال الأشهر المقبلة (كان قد أحيل إلى مجلس الوزراء للموافقة في سبتمبر)، وهو ما سيُحفل زيادة اقتراض الأسر وما يرتبط به من إنفاق استهلاكي. ومع ذلك، فإن الأثر الكامل للقانون بعد إقراره سليمان تراجعاً أكثر منه فوراً، بالنظر إلى الحاجة المتوازية لإطلاق بنية تحتية واسعة. وبالتالي القانون ضمن خطة الحكومة لتعزيز نمو القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط ضمن أجندة "رؤية 2035".

عجز مالي مستمر مع المضي في الضبط المالي

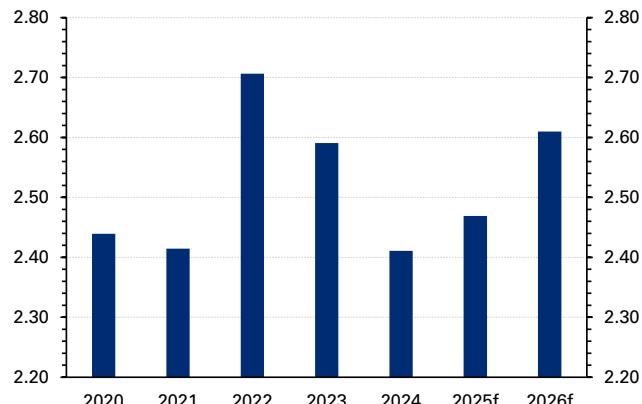
من المتوقع أن يتسع عجز المالية العامة من 2.2% من الناتج في السنة المالية 2024/2025 (1.1 مليار دينار) إلى 4.9% (2.5 مليار دينار) في السنة المالية 2025/2026. (الرسم البياني 7) وسيكون ذلك العجز العاشر خلال السنوات الإحدى عشرة الماضية. ويعكس اتساع العجز انخفاض الإيرادات النفطية. ومع ذلك، فقد تحسّن الوضع الأساسي بفضل إجراءات ضبط مالي متعددة نفذتها الحكومة خلال العام الماضي مثل إعادة تسعير الرسوم والخدمات الحكومية، وزيادة الغرامات والعقوبات، وإدخال "ضريبة الحد الأدنى الإضافية" بنسبة 15% على الشركات متعددة الجنسيات بدءاً من يناير 2025، بما يتماشى مع برنامج "BEPS" (تاكيد الوعاء الضريبي ونقل الأرباح) التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وقد تبلغ قيمة هذه الإجراءات مجتمعة نحو 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي. علاوةً على ذلك، بقي الإنفاق في موازنة السنة المالية 2025/2026 دون تغيير عن العام السابق عند 24.5 مليار دينار (أي خصصاً حقيقياً بالقيمة المعدلة للتضخم).

تعد استدامة المالية العامة حدثاً متعدد السنوات، مما يعني تشديد الإنفاق العام مرة أخرى وإجراءات إضافية لزيادة الإيرادات في السنة المالية 2026/2027. ونفترض أن نمو الإنفاق لا يتجاوز 1% سنوياً لهذا العام والعام المقبل، بما يتسم مع سعي الحكومة إلى تحقيق الكفاءة والتوفير عبر القطاع العام، وربما بعض التخفيضات في الدعم. ومع ذلك، نرى ضمن الإجمالي مجالاً لزيادة الإنفاق الرأسمالي، الذي جرى خفضه تراكمياً بنسبة 35% في موازنات الأربع الماضية للمساعدة في معالجة العجز. وعلى جانب الإيرادات، يمكن أن تتحقق الضرائب

سيعود الناتج المحلي الإجمالي إلى تحقيق نمو إيجابي هذا العام (2.3%) بعد عامين متتالين من التراجعات المرتبطة بالنفط، ويتسارع أكثر في عام 2026 مع ارتفاع الإنتاج في كلٍ من القطاعين النفطي وغير النفطي. وقد قمنا برفع توقعاتنا لنمو عام 2026 إلى 4.5% من تقديرنا السابق البالغ 4.1%， أي ما يقارب ضعف النمو المتوقع لعام 2025 والبالغ 2.3%. ويعود ذلك أساساً إلى ارتفاع إنتاج النفط الخام تماشياً مع تأكيد مجموعة الدول الثانية في منظمة الأوبك "أوبك+8" أنها ستقوم بإلغاء الشريحة الثانية من التخفيضات الطوعية لإنتاج الأعضاء، بدءاً من 2024. ومعأخذ التوقف المؤقت في جدول إعادة الإمداد لدى الأوبك خلال الرابع الأول من 2026 في الحسبان، نظراً لضعف الطلب الموسمي على النفط، فإن ذلك سيرفع إنتاج الكويت من النفط بمعدل 141 ألف برميل يومياً في العام المقبل (إضافةً إلى زيادة قدرها 59 ألف برميل يومياً هذا العام)، ليصل متوسط الإنتاج إلى أعلى مستوى له منذ عام 2022 عند 2.61 مليون برميل يومياً. (الرسم البياني 6).

الرسم البياني 6: إنتاج النفط الخام

(مليون برميل يومياً)



المصدر: منظمة الأوبك، المصادر الرسمية

أما بخصوص أسعار النفط فقد حافظنا على توقعنا لمتوسط سعر النفط عند 65 دولار للبرميل في 2026، مخضضاً من 69 دولار للبرميل المتوقعة في عام 2025، في ظل توقع زيادة المعروض العالمي. ومع ذلك، فإن توقعنا لعام 2026 يقع عند الحد الأعلى لإجماع السوق، وهو ما يعكس قناعتانا بأن: (1) نمو المعروض النفطي العالمي سيكون أقل قوة مما يتوقعه السوق، و(2) استهلاك النفط العالمي سيكون أكثر متانة من المتوقع مع انخفاض أسعار النفط واعتماد سياسات نقدية أكثر تيسيراً.

وفي المقابل، نتوقع نمو القطاع غير النفطي بنسبة 3.3% في 2026 مقابل نسبة نمو مقدرة عند نحو 2.3% في 2025، وهو أعلى قليلاً من تقديرنا السابق ليعكس القراءات الأفضل التي رصدناها حتى الآن في 2025 عبر المؤشرات غير النفطية التي تتبعها، مثل مؤشر مدير المنشآت (PMI)، والاتقان المصرفي، والعقارات، ونشاط المشاريع (انظر قسم آخر للتطورات أعلاه). ونرى أن هذه الاتجاهات تعكس قوى دورية—إذ يتعافي النمو من فترة أداء دون المستوى في السنوات

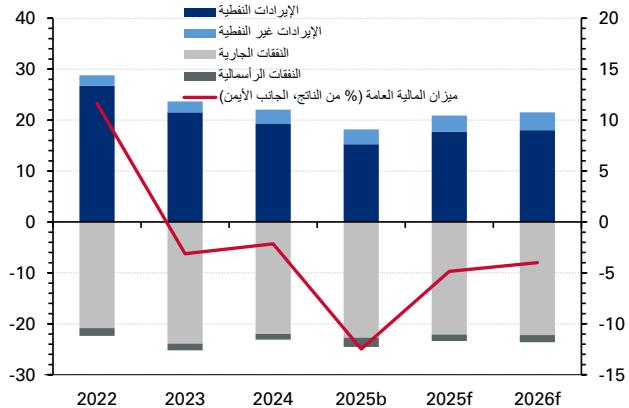
الإصلاحات سُتُّلِقَ نموًّا اقتصاديًّا أسرع

على المدى الطويل، فإن تحقيق معدلات أسرع ومستدامة لنمو الاقتصاد غير النفطي سيتطلب مجموعة من الإصلاحات البيكيلية (مثل تحسين مناخ الأعمال، وإصلاح سوق العمل، ورفع كفاءة القطاع العام) ومعدلات أعلى من الاستثمار. وقد كانت الحكومة المشكلة في مايو 2024 أكثر نشاطًا في القوانين والإصلاحات الاقتصادية (خصوصاً المالية العامة) مقارنة بسابقاتها، وستسعي إلى البناء على ذلك عبر تنفيذ أسرع لأجندةها المالية والاقتصادية في 2026. ■

الانتقائية على التبغ والمشروبات السكرية وضربيّة القيمة المضافة بنسبة 5% عائدًا قدره 1-2% من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل إيرادات غير نفطية تعادل 6% هذا العام)، لكن الجدول الزمني للتنفيذ غير واضح، ولا تدخل هذه الإجراءات في توقعاتنا للعام القادم. ومن شأن السياسة المالية المتشددة أن تُنْقَل كاهم الطلب والإإنفاق في الاقتصاد، لكنها—مع زيادة صادرات النفط من حيث الكميّات—ستخفيض عجز المالية العامة إلى 4.0% من الناتج المحلي الإجمالي (2.1 مليار دينار) في السنة المالية 2026/2027، على الرغم من انخفاض أسعار النفط.

الرسم البياني 7: وضع المالية العامة

(مليار دينار، على أساس السنة المالية)



المصدر: وزارة المالية، تقديرات بنك الكويت الوطني، b تشير إلى اعتماد الموازنة

ويوفر إقرار قانون الدين العام في أبريل (بعد انقطاع دام ثمانى سنوات) مرونةً أكبر في تمويل أي عجوزات مستقبلية وبخفف الضغط على السحب من الاحتياطيات السائلة في «صندوق الاحتياطي العام»، التي حذر المسؤولون بشأنها في السنوات الأخيرة. وقد جرى إصدار نحو 5.7 مليارات دينار من الدين بين يونيو وديسمبر، متداولاً تجاهناً توقعاتنا، بما في ذلك سندات اليورو بوند والتي حظيت بطلبات اكتتاب فائضة (11.3 مليار دولار) وهذا أكثر من كافٍ لتغطية كامل العجز المتوقع للعامين المقبلين وفقاً لتوقعاتنا، وقد يؤدي إلى توقف مؤقت عن الإصدارات الإضافية في الوقت الحالي. وبعد أن ارتفعت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج من 2.9% في 2024 لنحو 14% حالياً، ومن المرجح أن ترتفع بوتيرة أقل في 2026، وتبقى منخفضة جداً وفق المعايير الدولية.

استقرار التضخم وانخفاض أسعار الفائدة.

نتوقع أن يبقى تضخم مؤشر أسعار المستهلكين مستقرًا على نطاق واسع عند 2.4% في 2026 (بالمتوسط)، في ظل ضعف الإنفاق استهلاكي ونشاط غير نفطي قريبة من المتوسط العام. وقد تظهر بعض مخاطر ارتفاع الأسعار في 2026 ناتجةً عن احتمالات خفض الدعم، أو زيادة الضرائب غير المباشرة، أو ارتفاع الإيجارات.

انخفاض بنك الكويت المركزي سعر الخصم الرئيسي يوازن 25 نقطة أساس إلى 3.5% في ديسمبر (-75 نقطة أساس تراكمية منذ سبتمبر 2024) بما يتماشى مع الاحتياطي الفيدرالي الأميركي والظروف الاقتصادية المحلية. وتشير أسواق العقود المستقبلية حالياً إلى توقعات بانخفاض يترواح بين 50 و75 نقطة أساس من جانب الفيدرالي في 2026.

Head Office

Kuwait
 National Bank of Kuwait SAKP
 Shuhada Street,
 Sharq Area, NBK Tower
 P.O. Box 95, Safat 13001
 Kuwait City, Kuwait
 Tel: +965 2222 2011
 Fax: +965 2229 5804
 Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain
 National Bank of Kuwait SAKP
 Zain Branch
 Zain Tower, Building 401, Road 2806
 Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
 Kingdom of Bahrain
 Tel: +973 17 155 555
 Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
 Bahrain Head Office
 GB Corp Tower
 Block 346, Road 4626
 Building 1411
 P.O. Box 5290, Manama
 Kingdom of Bahrain
 Tel: +973 17 155 555
 Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates
 National Bank of Kuwait SAKP
 Dubai Branch
 Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
 Next to Crown Plaza
 P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
 Tel: +971 4 3161600
 Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
 Abu Dhabi Branch
 Sheikh Rashed Bin Saeed
 Al Maktoom, (Old Airport Road)
 P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
 Tel: +971 2 4199 555
 Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia
 National Bank of Kuwait SAKP
 Jeddah Branch
 Al Khalidiah District,
 Al Mukmal Tower, Jeddah
 P.O Box: 15385 Jeddah 21444
 Kingdom of Saudi Arabia
 Tel: +966 2 603 6300
 Fax: +966 2 603 6318

Lebanon
 National Bank of Kuwait
 (Lebanon) SAL
 BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
 P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
 Beirut 1107 2200, Lebanon
 Tel: +961 1 759700
 Fax: +961 1 747866

Iraq
 Credit Bank of Iraq
 Street 9, Building 187
 Sadoon Street, District 102
 P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
 Tel: +964 1 7182198/7191944
 +964 1 7188406/7171673
 Fax: +964 1 7170156

NBK Wealth

Kuwait (Headquarters)
 NBK Wealth
 34h Floor, NBK Tower
 Jaber Al-Mubarak & Shuhada'a street
 Block 7, Plot 6, Sharq Area
 PO Box 4950, Safat, 13050
 Kuwait
 Tel: +965 2224 6900
 Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates
 Gate District
 Precinct Building 4, Floor 7
 Office Unit 3
 Dubai International Financial Center (DIFC)
 P.O. Box 506506, Dubai
 UAE
 Tel: +971 4 365 2800
 Fax: +971 4 365 2804

Saudi Arabia
 AlMohammadiyah District
 Daman Building 3rd Floor
 P.O. Box. 75144
 Riyadh 11578,
 Kingdom of Saudi Arabia
 Tel: +966 11277 7120
 Fax: +966 11277 7649

Switzerland
 Rue de la Corraterie 5
 P.O. Box. 3271
 1211 Geneva 3
 Switzerland
 Tel: +41 22 319 0202

United Kingdom
 13 George Street
 W1U 3QJ
 London
 Tel: +44 20 7224 2277

Singapore
 National Bank of Kuwait SAKP
 Singapore Branch
 9 Raffles Place # 44-01
 Republic Plaza
 Singapore 048619
 Tel: +65 6222 5348
 Fax: +65 6224 5438

China
 National Bank of Kuwait SAKP
 Shanghai Office
 Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
 1233 Lujiazui Ring Road
 Shanghai 200120, China
 Tel: +86 21 6888 1092
 Fax: +86 21 5047 1011

Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK. While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2229 5500, Email: econ@nbk.com